بسم الله الرحمن الرحيم

العراق أولاً... المسؤولية معرفةٌ وحقوقٌ وسيادة العراق

رسالة وطنية إلى كل من يتولى مسؤولية في الدولة العراقية

باسم: السيد السيد رائد ال طعمة

[الأمين العام لحزب ومنظمة أبناء العراق داخل وخارج العراق والمغتربين]

إلى من يهمه الأمر...

إلى رئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، والوزراء، وأعضاء مجلس النواب، والسفراء، والمسؤولين في مؤسسات الدولة كافة...

إلى كل من حمل أمانة المسؤولية باسم العراق وشعبه...

نكتب إليكم اليوم لا من موقع الخصومة، ولا من موقع التجريح، وإنما من موقع الحرص على العراق، وعلى حقوقه، وثرواته، وسيادته، ومستقبله.

فالعراق ليس دولة عابرة في التاريخ، وليس أرضاً بلا حقوق، وليس شعباً بلا موارد أو مقومات.

العراق بلد يمتلك التاريخ، والجغرافيا، والثروات، والمياه، والموقع الاستراتيجي، والطاقات البشرية، والإرث الحضاري، والحقوق التي كفلها الدستور والقانون والاتفاقيات الدولية.

ولهذا فإن السؤال الذي ينبغي أن يطرح نفسه أمام كل مسؤول هو:

هل يعرف المسؤول العراقي ما للعراق من حقوق؟ وهل يعرف ما عليه من التزامات؟ وهل يعرف مضمون الاتفاقيات والمعاهدات التي ترتبط بها الدولة العراقية؟ وهل يعرف حدود صلاحياته ومسؤوليته تجاه الشعب والدولة؟

المسؤولية ليست منصباً... بل معرفة وأمانة

ABNA - Al IRAQ

إن تولي المنصب العام لا ينبغي أن يكون مجرد امتلاك لقب أو صلاحية إدارية.

المسؤولية الحقيقية تعني أن يكون صاحب القرار عارفاً بملف الدولة الذي بين يديه، مدركاً للدستور، مطلعاً على القوانين، وفاهماً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة باختصاصه، وقادراً على معرفة ما للعراق من حقوق وما يترتب عليه من التزامات.

فمن يتولى مسؤولية تتعلق بالمياه، يجب أن يكون على معرفة بالملفات والاتفاقيات والقواعد الدولية ذات الصلة بالمياه.

ومن يتولى مسؤولية اقتصادية، يجب أن يعرف الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي تؤثر في مصالح العراق.

ومن يتولى مسؤولية دبلوماسية، يجب أن يكون مدركاً للقانون الدولي والعلاقات الدولية ومصالح العراق العليا.

ومن يتولى مسؤولية عن النفط والغاز أو الحدود أو الثروات الطبيعية أو الاستثمار أو التجارة أو حقوق المواطنين في الخارج، لا يمكن أن يكتفي بمعرفة إدارية عامة، بل يحتاج إلى معرفة دقيقة بالملف الذي يتصرف باسمه وباسم الدولة العراقية.

وهذا ليس ترفاً فكرياً.

هذه هي الدولة.

لا يجوز أن يعرف الآخرون حقوق العراق أكثر من أبنائه

إن العبارة التي نريد أن تصل إلى كل مسؤول وكل مواطن هي:

إذا كانت لدى العراق حقوق، فعلينا أن نعرفها قبل أن نطالب بها. وإذا كانت هناك اتفاقيات، فعلينا أن نقرأها قبل أن نحتج بها. وإذا كانت هناك التزامات، فعلينا أن نعرفها قبل أن نوقع عليها أو ننفذها.

الدول لا تدافع عن مصالحها بالشعارات وحدها.

الدول تدافع عن مصالحها بالوثيقة، والقانون، والمعرفة، والتفاوض، والمؤسسات، والخبرة، والتخطيط.

ولهذا فإن العراق بحاجة إلى مسؤول يعرف ماذا يملك العراق، وماذا وقع العراق، وماذا قبل العراق، وما هي حقوق العراق، وما هي التزاماته، وما هي الخيارات القانونية المتاحة أمام الدولة عندما تتعرض مصالحها للضرر.

الدستور ليس كتاباً يوضع على الرف

إن الدستور العراقي وضع أدواراً واضحة للسلطات والمؤسسات في موضوع الاتفاقيات والمعاهدات والسياسة الخارجية.

فمجلس النواب يختص، وفق المادة 61، بتنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون، بينما يتولى رئيس الجمهورية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات بعد موافقة مجلس النواب، وفق المادة 73.

كما أن المادة 80 تمنح مجلس الوزراء صلاحية التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو تخويل من يقوم بذلك، في حين تجعل المادة 110 رسم السياسة الخارجية والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية من الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية. (Parliament IQ)

إذن، المعرفة بهذه الملفات ليست أمراً هامشياً.

إنها جزء من عمل الدولة العراقية ومؤسساتها الدستورية.

ABNA - Al IRAQ

من هنا نوجه دعوتنا

نحن، [الأمين العام السيد رائد ال طعمة] وباسم منظمة أبناء العراق وجميع المغتربين، ندعو إلى ترسيخ مبدأ وطني واضح:

لا مسؤول بلا معرفة. لا قرار بلا دراسة. لا اتفاقية بلا فهم. لا تفاوض بلا خبرة.

لا تنازل عن حق عراقي بلا أساس قانوني واضح. ولا دفاع عن مصلحة العراق من دون معرفة دقيقة بالقانون والاتفاقيات والوثائق.

ونحن لا نقول إن على كل مسؤول أن يكون متخصصاً في جميع فروع القانون الدولي، فهذا أمر غير واقعي.

ولكننا نقول إن على كل مسؤول أن يمتلك الوعي الكافي بحدود اختصاصه، وأن يستند إلى مؤسسات وخبراء قانونيين ودبلوماسيين واقتصاديين وفنيين متخصصين، وأن يقرأ ويفهم الملف الذي يتخذ القرار بشأنه.

رسالة إلى المسؤول العراقي

أيها المسؤول...

حين تجلس خلف مكتبك، تذكر أنك لا تمثل نفسك.

أنت تمثل دولة.

تمثل شعباً.

تمثل أجيالاً سابقة ضحت من أجل العراق، وأجيالاً قادمة ستدفع ثمن قرارات اليوم.

والقرار الذي تتخذه اليوم قد يبقى أثره لعشرات السنين.

لذلك لا تسأل فقط:

ماذا أستطيع أن أفعل؟

بل اسأل أيضاً:

ماذا يحق لي أن أفعل؟ وماذا يفرض عليّ الدستور والقانون؟ وماذا تملك الدولة من حقوق؟ وما الذي يترتب على هذا القرار من التزامات؟ وهل يخدم هذا القرار العراق وشعبه اليوم وغداً؟

العراق يمتلك الموارد... ولكن المعرفة هي التي تحمي الموارد

إن امتلاك الثروات وحده لا يكفي.

فقد تمتلك الدولة النفط والمياه والموقع الجغرافي والثروات الطبيعية والطاقات البشرية، ولكنها تحتاج إلى إدارة واعية ومعرفة قانونية وسياسية واقتصادية حتى تحافظ على حقوقها وتحقق مصالح شعبها.

ومن هنا فإن حديث الفيلم الذي دفعنا إلى كتابة هذه الرسالة، وما يحمله من تساؤلات حول موارد العراق وحقوقه وعلاقاته مع الدول الأخرى، يجب ألا يبقى مجرد كلمات عابرة.

ABNA - Al IRAQ

بل يجب أن يتحول إلى سؤال وطني دائم:

ماذا نملك؟ ماذا لنا؟

ماذا علينا؟ ماذا وقعنا؟ ماذا صادقنا؟

ماذا نفذنا؟ وماذا يجب أن نفعل لحماية حقوق العراق؟

إلى أبناء العراق في الداخل والخارج

هذه الرسالة ليست للمسؤول وحده.

إنها لكل عراقي.

ولكل عراقي يعيش خارج اوداخل العراق.

فالمغترب العراقي جزء من صورة العراق في العالم، ومن حقه أن يرى دولته قوية في الدفاع عن مواطنيها وحقوقها ومصالحها.

ومن هنا يأتي اسم منظمة وحزب أبناء العراق وجميع المغتربين ليؤكد أن العراق لا ينتهي عند حدوده الجغرافية.

العراقي في بغداد والبصرة والموصل والنجف وكربلاء والأنبار وكركوك والسليمانية وأربيل وذي قار وميسان وواسط وبابل والديوانية وديالى وصلاح الدين والمثنى، ومن اقصى شماله الى اقصى جنوبه ومن اقصى غربه الى اقصى شرقة هو عراقي.

والعراقي المقيم في أوروبا او الدول الإسكندنافية أو أمريكا أو أستراليا أو آسيا أو الخليج أو أي مكان في العالم، هو أيضاً ابن لهذا الوطن.

نختلف في الأماكن، ولكن يجمعنا العراق.

دعوتنا إلى الدولة العراقية

ندعو إلى بناء منظومة وطنية متخصصة لمراجعة ودراسة:

- **المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي ترتبط بها جمهورية العراق.**
- **حقوق العراق المائية والاقتصادية والتجارية.**
- **حقوق العراق المتعلقة بالحدود والسيادة.**
- **حقوق المواطنين العراقيين في الخارج.**
- **الاتفاقيات الاستثمارية والاقتصادية.**
- **الملفات المتعلقة بالثروات الطبيعية.**
- **الالتزامات الدولية التي ترتبت أو قد تترتب على العراق.**
- **وأي ملف دولي يمس المصلحة الوطنية العراقية.**

كما ندعو إلى تعزيز دور الخبراء العراقيين في القانون الدولي والدبلوماسية والاقتصاد والمياه والطاقة والعلاقات الدولية، وإشراك أصحاب الاختصاص الحقيقي في صناعة القرار.

ABNA - Al IRAQ

كلمة أخيرة

لسنا ضد أحد.

لسنا مع حزب ضد حزب.

لسنا مع شخص ضد شخص.

نحن مع العراق.

نريد مسؤولاً قوياً لأنه يعرف.

ومفاوضاً قوياً لأنه يملك الحجة.

ودبلوماسياً قوياً لأنه يعرف القانون الدولي.

ومؤسسة قوية لأنها تحفظ الوثائق والاتفاقيات وتعرف تفاصيلها.

ودولة قوية لأنها لا تدخل أي تفاوض وهي تجهل حقوقها.

إن العراق يستحق أكثر من ردود الأفعال.

يستحق سياسة تقوم على المعرفة، وإدارة تقوم على الكفاءة، وقراراً يقوم على القانون، ودولة تعرف قيمة ما تملك.

ولذلك نقولها بكل احترام:

اعرفوا حقوق العراق قبل أن يطالبكم الآخرون بالتنازل عنها.

اقرأوا الاتفاقيات قبل أن تصبح التزامات على أجيال العراق.

افهموا القانون الدولي قبل أن تدخلوا أي تفاوض.

واجعلوا مصلحة العراق فوق كل اعتبار.

ABNA - Al IRAQ

فالمناصب تذهب... والحكومات تتغير... والأسماء تتبدل... لكن العراق يبقى. ويبقى معه سؤال التاريخ:

ماذا فعلنا عندما كانت أمانة العراق بين أيدينا؟ العراق أولاً... دائماً وأبداً.

ABNA - Al IRAQ

الأمين العام

رائد ال طعمة

1/9/ 2026